المملكة المغربية
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
والمجتمع المدني

استراتيجية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان في مواكبة تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية وإرساء التشاور العمومي

سلا، يوم 06 و07 دجنبر 2019

محاور العرض

1. المرجعيات؛
2. دور وزارة الدولة في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية؛
3. آليات التنفيذ؛
4. دور الوزارة في إرساء التشاور العمومي

المرجعيات

- دستور المملكة الذي يركز على الديمقراطية التشاركية وأدوار المجتمع المدني؛
- الخطب الملكية السامية التي تؤكد على تعزيز مكانة وأدوار المجتمع المدني في أوراش التنمية والإصلاح المجتمعي؛
- المجتمع المدني في المواثيق الدولية.

برامج وزارة الدولة وآليات التنزيل

- برامج

1. **ترسيخ الديمقراطية التشاركية؛**
2. الترافع المدني عن مغربية الصحراء؛
3. الامن المجتمعي؛
4. التحول الرقمي.

- 5 آليات

1. التكوين؛
2. التثمين والتشاور؛
3. التمويل والدعم والمواكبة؛
4. التشريع؛
5. الرقمنة.

3. استراتيجية العلاقات مع المجتمع المدني
4. وآليات التنزيل

أربع محاور استراتيجية لبناء تجربة رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية

- المحورالاستراتيجي الأول : تفعيل الديمقراطية التشاركية؛
- المحورالاستراتيجي الثاني : ترسيخ وتعزيز الحكامة؛
- المحورالاستراتيجي الثالث: ثمين عمل المجتمع المدني ومواكبته وتعزيز أدواره
- المحورالاستراتيجي الرابع: تأهيل المناخ القانوني للعمل المدني,

المحورالاستراتيجي المتعلق ب : تفعيل الديمقراطية التشاركية

1- تنزيل الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية

على الصعيد الوطني:

- مشروع القانون التنظيمي رقم 14-44 المتعلق بالحق في تقديم العرائض للسلطات العمومية تمت المصادقة عليه بالبرلمان يوم 31 ماي 2016؛
- مشروع القانون التنظيمي رقم 14-64 المتعلق بالحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14)، تمت المصادقة عليه بالبرلمان يوم 31 ماي 2016.

- على الصعيد المحلي: تنزيلا للفصل 139 من الدستور:

القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات؛

القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات .

- مشروع القانون الإطار المتعلق بالتشاور العمومي:

يهدف هذا المشروع الى تحديد قواعد وآليات تدبير التشاور العمومي الوطني والترابي ومأسسة فضاءات التواصل والحوار بين السلطات العمومية وعموم المواطنات والمواطنين،

المحورالاستراتيجي الأول : تفعيل الديمقراطية التشاركية

2- خمسة محاور لمواكبةتفعيل الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية

1. إحداث لجنة العرائض (إعداد والمصادقة على المرسوم التطبيقي المتعلق بلجنة العرائض إعداد دليل المساطر المتعلق بعمل لجنة العرائض، الرفع من قدرات أعضاء اللجنة)
2. تنظيم حملة تواصلية وتحسيسية حول الإطار القانوني الجديد للديمقراطية التشاركية؛
3. تقوية قدرات ومواكبة جمعيات المجتمع المدني عبر ثلاثة آليات:
   - مركز الاتصال والمواكبة: إعطاء الجمعيات المعلومة القانونية
   - N° (+212) 0537 13 13 13
   - mail électronique: information @mcrpsc.gov.ma
   - برامج لرفع القدرات في مجال الديمقراطية التشاركية؛
   - إعداد الدلائل الخاصة بتبسيط الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية.
4. إحداث الموقع الالكتروني الوطني «المشاركة المواطنة» www.eparticipation,ma؛
5. وضع نظام دائم لتقييم تنزيل الإطار القانوني المتعلق بالديمقراطية التشاركية

المحورالاستراتيجي الأول : تفعيل الديمقراطية التشاركية

على مستوى التواصل والتحسيس بآليات الديمقراطية التشاركية:

إطلاق الحملة الوطنية التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية في يونيو 2019 بدعامات متنوعة وبأربع لغات (العربية، الامازيغية، الفرنسية والانجليزية)

وسائط متعددة،

وصلات وفيديوهات ورسوم متحركة خاصة بشبكات التواصل الاجتماعي

كتب ومطويات بصور مبسطة،

تطبيق خاص بالهواتف الذكية (عدد عمليات تحميل التطبيق الذكي فاق 10000 عملية)

تنظيم لقاء تواصلي وتحسيسي مع الصحافة للتعريف بآليات الديمقراطية التشاركية وسبل استثمارها.

المحور الاستراتيجي الأول : تفعيل الديمقراطية التشاركية

على مستوى تكوين وتعزيز قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية :

برنامج تكوين 1200 فاعل جمعوي، يصل العدد الإجمالي الى **32 دورة تكوينية منذ 2017 إلى غاية شتنبر2019)** ويتعلق الأمر بالجهات التالية: طنجة - تطوان - الحسيمة ، الرباط - سلا - القنيطرة ، العيون الساقية الحمراء ، سوس ماسة، مراكش آسفي ، الشرق ، فاس-مكناس ،درعة تافيلالت؛

الشطر	عدد المستفيدين
الأول (2017)	360
الثاني (2018)	450
الثالث (2019)	418

على مستوى إعداد مراجع ومواد تكوينية:

- إعداد الدلائل
- حقيبة تكوينية حول آليات الديمقراطية التشاركية

على مستوى دعم ومواكبة مشاريع الجمعيات في إرساء الديمقراطية التشاركية

- المساهمة في تأطير لقاءات ودورات تكوينية في مجال الديمقراطية التشاركية تنظمها الجمعيات بشراكة مع الوزارة (مراكش، فاس، مكناس، الدار البيضاء، سيدي يحيى الغرب، سلا، خريبكة، كلميم، أزيلال، ...) أكثر من **4000 فاعل جمعوي**

على مستوى : ثمين عمل المجتمع المدني ومواكبته وتعزيز أدواره

1-الاحتفال باليوم الوطني للمجتمع المدني

الهدف من الاحتفال: ابراز جهود المجتمع المدني، تمنح تقديرا للإسهامات النوعية والمبادرات الإبداعية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكذا للشخصيات المدنية التي قدمت خدمات متميزة للمجتمع,

تم تنظيم الدورة الثالثة برسم سنة 2019 ,

على مستوى: ترسيخ وتعزيز حكامة الدعم العمومي

1-إحداث بوابة إلكترونية للشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني

منشور السيد رئيس الحكومة رقم 4/2016 بتاريخ 11 مارس 2016

العنوان الالكتروني

www.charaka-association.ma

الهدف:

المساهمة في تعزيز حكامة وشفافية الدعم العمومي وتطوير الشراكات مع جمعيات المجتمع المدني

2-دعم مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية

على مستوى دعم مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية :

- الإعلان عن طلبات عروض مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية يوليوز – شتنبر 2019
- بلغ عدد الملفات المتوصل بها 189 ملفا، وقد تم انتقاء 15 مشروع جمعويا للاستفادة من تمويل الوزارة برسم سنة 2019.
- اعداد اتفاقيات الشراكات مع الجمعيات المستفيدة (في طور الانجاز)

المحور الثاني: دور الوزارة في إرساء التشاور العمومي

1. الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة
1. 2014-2013؛
2. تنظيم لقاءات تشاورية موضوعاتية حول الديمقراطية التشاركية وقضايا مجتمعية؛
3. تنظيم ثلاث مناظرات تشاورية حول الديمقراطية التشاركية والتصدي لآفة المخدرات؛
4. اطلاق عمليات التشاور عبر موقع وزارة الدولة,

الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة

- أهداف الحوار: تجميع القوة الاقتراحية للمجتمع المدني من أجل تفعيل الفصول الدستورية؛

  - شارك في الحوار الوطني أكثر من 7.000 جمعية وأكثر من 10.000 مشارك؛
  - تم تنظيم 18 لقاء جهوي و10 لقاءات اقليمية بمبادرة من الجمعيات.

توصيات الحوار الوطني

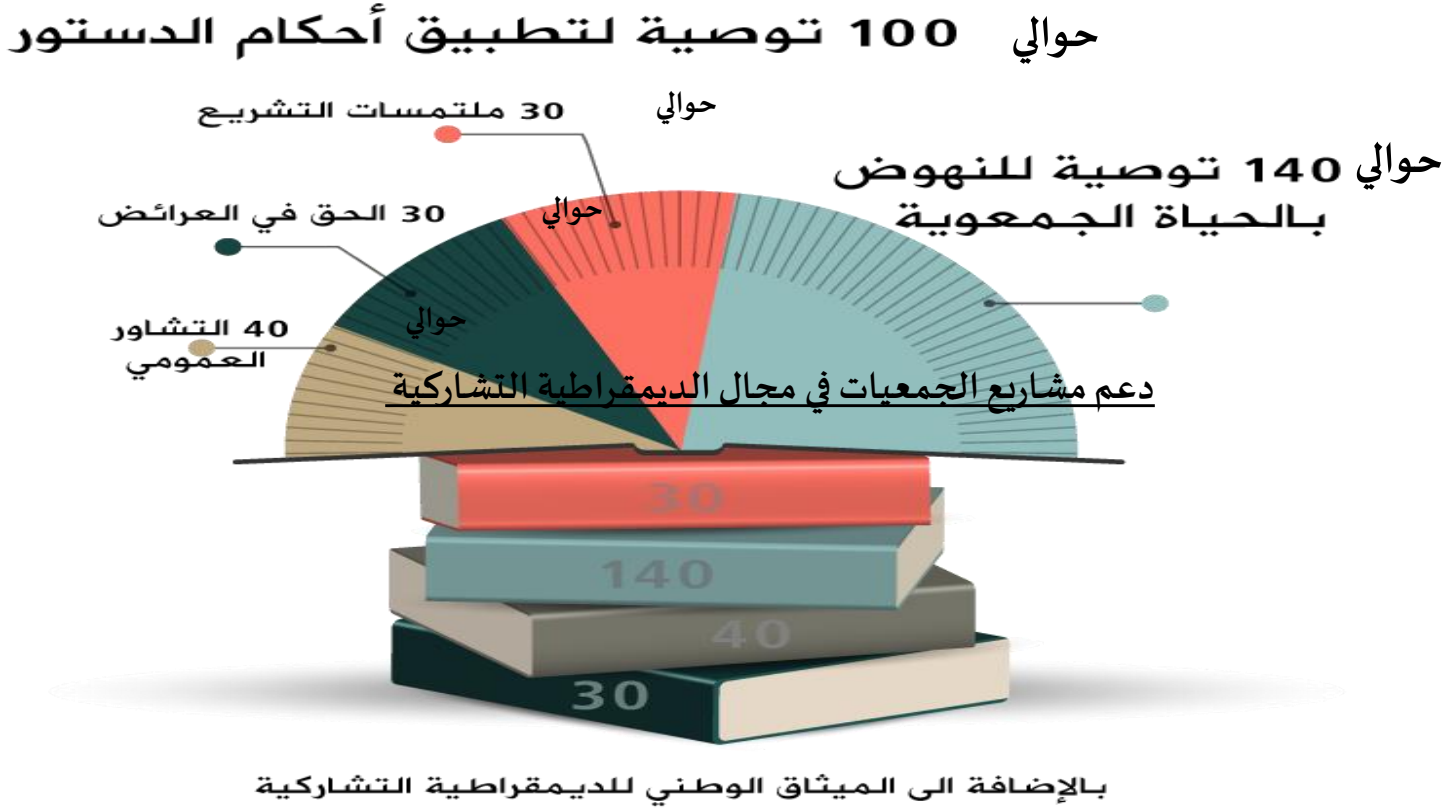

سبعة لقاءات تشاورية

اللقاءات الجهوية التشاورية

في إطار برنامج اللقاءات الجهوية التشاورية تم تنظيم ستة (7) لقاءات جهوية حول مواضيع مختلفة تناولت انخراط جمعيات المجتمع المدني في قضايا:

، توجت بتوقيع 7مذكرات تفاهم الهدف. هو النهوض بآليات الديمقراطية التشاركية من أجل مشاركة فعالة لجمعيات المجتمع المدني . في الشأن المحل

- اللقاء التشاوري الأول: "سبل إنجاح آليات الديمقراطية التشاركية" يوم 3 أكتوبر 2017 بسلا،
- اللقاء التشاوري الثاني «الديمقراطية التشاركية ودور مختلف الفاعلين في تحقيق الأمن المجتمعي وسبل النهوض به» يوم 13 يناير 2018 بالدار البيضاء
- اللقاء التشاوري الثالث: "الديمقراطية التشاركية والنموذج التنموي الجديد " في24 يناير 2018 بمراكش،
- اللقاء التشاوري الرابع: "لقاء جهوي تشاوري حول «**الديمقراطية التشاركية والتنمية المجالية**» يوم **31 مارس 2018** بشراكة مع جهة **فاس** وجماعة فاس وجامعات الجهة حضره أزيد من 360 من ممثلي الجمعيات والقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمنتخبين
- اللقاء التشاوري الخامس:"المجتمع المدني وإشكالية التشغيل" في 25 يوليوز 2018 بأكادير
- لقاء جهوي تشاوري حول "دور المجتمع المدني في تحقيق الحماية الاجتماعية" يوم **31** أكتوبر 2018 بشراكة مع جهة الداخلة وادي الذهب وجماعة **الداخلة** حضره حوالي 380 فاعل مدني وعمومي
- اللقاء التشاوري السابع: وفي 16 فبراير 2019 بالراشيدية، "دور المجتمع المدني في تحقيق الحماية الاجتماعية" يوم 31 أكتوبر 2018 بالداخلة؛

ثلاث مناظرات تشاورية حول الديمقراطية التشاركية والتصدي لآفة المخدرات

تنظيم مناظرات في مجال تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية والتصدي لآفة المخدرات:

- **المناظرة الجهوية الأولى** حول "دور المجتمع المدني في محاربة المخدرات" بمدينة الدار البيضاء في يوليوز 2018 بشراكة مع جهة الدار البيضاء سطات وجماعة الدار البيضاء وإبرام اتفاقية شراكة مع 7 جمعيات مهتمة بموضوع محاربة مخدرات.
- **المناظرة الجهوية الثانية** حول "المجتمع المدني وآفة المخدرات" بتطوان 22 دجنبر 2018 بشراكة مع جماعة تطوان وإبرام اتفاقية شراكة مع 3 جمعيات عاملة في مجال محاربة آفة المخدرات؛
- **المناظرة الجهوية الثالثة** بشراكة مع مجلسي جهة فاس-مكناس وجماعة مكناس يوم 22 يونيو 2019

توقيع اتفاقيات شراكة على هامش هذه المناظرات حيث بلغ عدد الاتفاقيات 14 اتفاقية مع جمعيات المجتمع المدني في مجال محاربة المخدرات، الهدف هو تقوية قدراتها ومواكبتها وتعزيز أدوارها في إطار الديمقراطية التشاركية للتصدي لآفة المخدرات،

عمليات التشاورمع جمعيات المجتمع المدني

إطلاق عمليتي تشاورعمومي حول :

- **ولوج الجمعيات للاعلام السمعي البصري**، مابين 20 دجنبر 2017 و7 يناير 2018، والهدف تلقي اقتراحات بخصوص تعزيز حضور الجمعيات في الإعلام السمعي البصري, وقد تلقت الوزارة عددا من المذكرات صاغتها في شكل مذكرة ورفعتها يوم 20 يناير 2018 إلى الهيئة العليا للاتصال البصري والتي أخذت بعدد من المقترحات ضمنتها قرارها الجديد 20,18 الصادر في 7 يونيو 2018 والذي ينظم التعبير التعددي في خدمات الاتصال السمعي البصري خارج فترات الانتخابات العامة والاستفتاءات، منها:
  - ضمان مشاركة الجمعيات في المجلات الاخبارية التي تتناول قضايا الشأن العام والتي تدخل ضمن اشتغالها
  - عدم التمييز في استضافة جمعيات المجتمع المدني وتغطية أنشطتها
  - اعداد المجلس الأعلى للسمعي البصري كل ثلاثة أشهر لتقرير ببيان المدة الزمنية لمداخلات الشخصيات الجمعوية في الاعلام السمعي البصري,
- **التشغيل الجمعوي** ما بين 27 غشت 2018 و 12 شتنبر 2018 تلقت الوزارة خلاله أزيد من 120 مذكرة من الجمعيات، التشاور دور القطاع الجمعوي في مسلسل التشغيل وتحديات تعزيزه والرفع من قابليته. وهم

في هذا الإطار ستعمل الوزارة برسم سنة 2020 على :

تأهيل البيئة القانونية لعمل جمعيات المجتمع المدني:

- **استكمال المنظومة القانونية والتنظيمية الخاصة بالجمعيات :**
  - استكمال حلقات المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتطوع التعاقدي؛
  - تحيين الإطار القانوني المتعلق بمنظومة الشراكة بين الدولة و الجمعيات من خلال تطوير منشور الوزير الأول رقم 7/2003؛
  - استكمال منظومة التشاور العمومي (مشروع أرضية قانونية)

دعم مشاريع الجمعيات في مجال اختصاصات وزارة الدولة

- **تقوية قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية :**
  - مواصلة تنفيذ برنامج تكوين المكونين في مجال الديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية لفائدة 100 فاعل جمعوي وبرنامج التكوينات الجهوية؛
  - إعداد وتنفيذ الاستراتيجية التواصلية الجديدة حول الإطار القانوني المتعلق بالمشاركة المواطنة؛
  - مواصلة تتبع تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات في مجالات اختصاصات وزارة الدولة؛
  - إحداث بوابة الكترونية للتكوين عن بعد لفائدة الجمعيات وعموم المواطنين في مجال الديمقراطية التشاركية.

تنزيل الاتفاقيات المبرمة مع مجالس الجماعات والجامعات والتي تهدف إلى النهوض بالديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي؛

شكرا على تتبعكم